مقدمة

يمرٌّ من فُوّهة بندقية !

حين أخط هذه السطور - الآن - لا أكون بصدد إعلان مؤثر، أو إشهار درامى عن استكمال مجموعتى - المتواضعة - فى الحوار الصحفى، التى تمثل مشروعاً سياسياً / مهنياً، أنفقت فيه بعض أجمل سنى العمر.

فالمشروع لم ينته!

ولكننى - فقط - استكملت مجموعتى الأولى فيه.

وكل ما أطمح إليه - مهنياً أو سياسياً - أن يراه من يملكون ميزان الفحص ومعايير الرؤية النقدية، بوصفه بداية تصلح للتأسيس عليها، سواء من جانب المُحاور - ذاته - أو من جانب آخرين، وتصلح لتأكيد أهمية هذه الأداة المهنية، فى طرح دور الحوار بوصفه الوسيلة الإنسانية العبقرية لخلق الصلة، والبحث عن الحقيقة، وتوليد الأفكار، ونشر الثقافة، وتبادل الخبرات، والحفاظ على حيوية العقل فردياً - كان - أو جماعياً.

ثم إن المشروع المهنى لا ينتهى، لمجرد أنه عبر أو اخترق ساحات موضوعات مختلفة، أو سلك دروب أغراض متنوعة، فالمُحاور الصحفى ليس كالشاعر العربى القديم الذى يوصف شعره - تدليلاً على ثقل القيمة الفنية أو تأكيداً على اتساع مساحة الدور - بأنه غطى كل الأغراض المعروفة فى عصره من الهجاء، إلى الحماسة والفخر، إلى وصف الطبيعة، إلى المدح، وانتهاءً بالبكاء على الأطلال!

obeikandi.com

وإنما المحاور الصحفى هو من يسعى إلى أن يستمد مشروعه (السياسى) أهميته أو ثقله، من قدرته على خلق مجرى ينتظم حالات الحوار المفردة التى كان طرفاً فيها، أياً كانت طبيعة الموضوعات المطروحة، وأياً كانت نوعية الأشخاص المتحاورين.

وهذا المجرى لا يعنى شكلاً نظرياً متصوراً مسبقاً، يحشر فيه المحاور كل ثرثراته، محاولاً افتعال صلة، ومحاولاً الإيحاء بوجود رابطة!

فهذا نموذج يتوهم فيه الثبات، بينما الحوار علم وفن مبنى على الحركة، لا يتوقف فيه المحاور عن اكتشاف الصلات، وخلق الروابط، ودفع كل مجهوده فى اتجاه أن تخدم هذه الصلات والروابط - الحقيقية غير المفتعلة - هدفه الأساسى الأول.

إذن فوجود المجرى يعنى أن يحدد المحاور هدفه بوضوح لا غش فيه، ومنذ اللحظة الأولى لإقدامه على إفشاء حالة حوار، وأن يكون هذا الهدف مهموماً بالعصر، مهموماً بالوطن، مهموماً بالقارئ، ومهموماً بالمستقبل.

ثم إن المشروع السياسى، للحوار - انطلاقاً من كلمة الحوار ذاتها - ينبغى أن يبحث عن وسائل وأشكال يحقق بها تمثيل الأضداد والفرقاء تمثيلاً متوازناً إزاء القضية الواحدة، وألا يجعل هدفه أو مبتغاه هو إفحام طرف، أو إلغاء طرف، أو تحييد طرف، أو تجاهل طرف.

هو بحث عن مناطق الالتقاء، بأكثر منه تأكيدا على حقائق الاختلاف، طالما أن القضية هى وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع.

الاجتهاد الوطنى فى مشروع للحوار السياسى يقول - إذن - بوجوب إقرار صفة الوطنية على جميع الأطراف المشاركة فى الحوار.

ومن هذه البوابة لم أجد صعوبة فى أن تجتمع معى فصائل الأضداد فى الساحة المصرية، ولم أجد استحالة فى أن نصيغ - معاً - (كوداً) للحوار يعترف - بداية - بحقيقة المصلحة الوطنية المصرية، ويعترف - أخيراً - بحقيقة الانتماء

القومى العربى لمصر، ثم بين الحقيقتين تتنوع ألوان المواقف والآراء بتعدد ألوان الطيف، ولا ضرر ولا ضرار!

بل إن هذا التعدد - ذاته - أفصح - منذ اللحظة الأولى - عن جوانب اتفاق تكفى وزيادة لصياغة ملامح عقد اجتماعى وسياسى مصرى جديد، وتكفى وزيادة لصياغة اتفاق للحد الأقصى والحد الأدنى على أرض المصلحة الوطنية المصرية، وتحت سقف انتمائها القومى.

وأخيراً فإن تجربتى الذاتية - الصغيرة - فى إدارة مثل هذا الحوار، كانت تشى بمؤشرات إيجابية مشجعة بمقدار حرصى على عدم استسهالها، وبمقدار اقتناعى بضرورة عدم التهوين من شأن موضوعات الحوار، أو تصور الدخول إلى ساحاتها من دون أداء الواجب المنزلى، فى البحث والدراسة ومحاولة الفهم، فبغير هذا كله كان من الممكن أن يتحول مشهد الحوار إلى صورة حمقاء لأطراف تجتمع لتلوك بأفواهها، وتمضغ بأسنانها قطعا من اللُّبان لعدة ساعات، ثم يقذفها كل فم بعد انتهاء الحوار، توطئة لأن ينسى الجميع كل ما كان!

ومن هنا كانت الصعوبة الحقيقية (السياسية) لمشروع الحوار، ألا وهى إدراك وفهم الأبجديات السياسية والأيديولوجية لكل طرف، وإدراك وفهم الأرضية التى يتحرك منها كل فصيل، بل وإدراك وفهم التغيرات التى طرأت وتطرأ على هذه الأبجديات أو تلك الأرضيات.

ومن هنا - أيضاً - وجدتنى أخوض غمار هذا المشروع هياباً لا تياهاً.. متعلماً لا مستعلماً.. باحثاً عن الحقيقة لا مدعياً امتلاكها أو احتكارها.. متعرفاً على هموم الوطن لا متحدثاً باسمه.. ملبياً لأشواق البسطاء فى المعرفة غير قانع بأن يكون كل دورهم هو التلقى لما تجود به النخبة عليهم من أفكار ومواقف جاهزة.

.....

إلى ذلك فالمحاور الصحفى - أيضاً - هو من يسعى إلى أن يستمد مشروعه (المهنى) أهميته أو ثقله، من قدرته على خلق المدلول الوظيفى، لقالب الحوار

الصحفى، مطوعاً أداة الحوار لخدمة الغرض الذى من أجله استعملها، وليس فى هذا - بالطبع - ادعاء لأفضلية غرض على آخر، وليس فى هذا - بالقطع - ادعاء لأولوية أسلوب على غيره، كما ليس فى هذا تنابذ بأنواع الحوارات - سواء كانت للمعلومات أو للرأى أو للشخصية، أو كانت مزيجاً من هذا كله، وأيضاً سواء كانت فردية أو جماعية - إلا بمقدار تحقيقها «للمستهدف»، وإلا بمقدار أدائها «للوظيفة».

يرتبط بهذا - إلى أقصى حد - مسألة «الفورم» أو الشكل الفنى، والتى يجب ألا تطغى فيها رغبة المحاور فى استعراض مهاراته، وعرض ابتكاراته، على مضمون الحوار ذاته، بما قد يخدش الاستغراق المشترك من القارئ والمحاور والمتحاور، فيما يمكن تسميته «حالة الحوار»، أو «مزاج الحوار».

فالاستسلام لإغراء استعراض بهلوانيات الكتابة، والفورم، يعزل القارئ ويفصله عن حقه المشروع فى استطعام الطعوم، وتجريب التجارب، وفى أن يصبح طرفاً مشاركاً فى حالة الحوار، وطرفاً مندمجاً فى مزاجها.

وهذا الاستسلام ذاته، يؤدى - من جانب آخر - إلى استبعاد المتحاور من الظهور بحجم يساوى حجم رؤيته ورأيه، بل ويؤدى إلى استعباد هذا المتحاور ليصبح أسير الشكل الفنى العسفى الذى اعتبره المحاور قيمة لا تعلوها قيمة، ومأثرة تتجاوز كل المآثر!!

مرة أخرى، تحديد الهدف بوضوح - إذن - هو العاصم الحافظ لحق كل طرف من الأطراف المشاركة فى حالة الحوار، ودخول المحاور على خطوط النقاش بطرح التساؤلات، أو بإلقاء التعقيبات، أو بإذكاء المداخلات، أو بتقديم الردود، يجب أن يكون - فقط - لخدمة مستهدفه الأساسى من الحوار، وهنا يظهر دوره ويبين إسهامه بشكل طبيعى وتلقائى ووظيفى فى آن.

أما أن يجعل المحاور من ظهوره الشخصى هدفاً أسمى، فإن ذلك يمثل إضراراً بالقيمة السياسية أو الثقافية أو المهنية للحوار، فضلاً عن أنه يجسد حالة

من حالات النرجسية العميقة، التى تعنى بوضع الخطوط تحت الذات لتأكيد الحضور، بأكثر مما تعنى بإقرار حق الآخرين فى وضع الخطوط تحت الأفكار لتأكيد المعانى.

ثم إن مثل هذا التغليب للظهور الشخصى، ينفى الآخر ويحاصره، بما يحاصر ديمقراطية الحوار نفسها، وبما يُغيب هذه الديمقراطية وهى القيمة المتصورة الأولى لعملية الحوار ذاتها.

وأخيراً فإن مثل هذا التغليب للفورم على المضمون، وللظهور الشخصى، على أركان عملية الحوار الأخرى، يؤدى - تلقائياً - إلى تغليب معنى الصنعة والافتعال، على معنى الطبيعية والاسترسال، بما يصيب - فى مقتل - قيم الصدقية، والانقرائية لدى القارئ، ويحول عملية الحوار إلى خطاب عبثى فى الفراغ وإلى الفراغ.

. . . . . .

ثم نأتى إلى نقطة أخرى مهمة، تتعلق بتحقيق مشروع الحوار لقيمة الاستمرارية، وهى القيمة التى ترتبط بعنصرين:

* **الأول:** هو قدرة الحوار على الصمود فى وجه متغير الزمن وفوارقه، وتتحقق هذه القدرة، بنجاح الحوار فى النفاذ إلى المنابع الفكرية والفلسفية الأصلية، التى يتخلق منها الموقف الآنى والعملى، لكل فصيل، أو كل طرف، بما يجعل من عملية الحوار رصداً للتغير على مستوى الفكر، بأكثر منها تدويناً للتغير على مستوى الحدث اليومى، وبحيث يستطيع المحاور - الذى يدرك هذه الحقيقة - أن يضمن تحول محاوراته إلى ما يشبه وثائق فكرية للتأريخ الاجتماعى والسياسى، الأمر الذى يضعها - بكل تشابكها وتعقيدها وقدرتها على الانتقال من كينونة الأفكار إلى صيرورتها والعكس - فى مرتبة أكثر أهمية من الوثائق الحدثية للتأريخ الاجتماعى والسياسى.

فالأولى تندر مصادرها، وقد يقتصر جزء مهم منها على تقصى السير الذاتية

لبعض المفكرين أو الفلاسفة أو السياسيين، من دون وضع اليد على شكل الأداء الفكرى لهم، والتغير فى مجراه، داخل إطار يجمعهم وفرقاء الرأى تجاه قضية بعينها فى لحظة بعينها، بينما الثانية تتعدد مصادرها وتتنوع بما يحيد ويحجب عامل الندرة.

والأولى تحتاج إلى دراسة طويلة فاحصة ومتعمقة، ورصد يُعمل التفكير والاستنباط عند نقطة حدهما الأقصى، بينما الثانية لا تحتاج أكثر من الانتقاء، والتدوين، والحفظ، والاستدعاء.

* والعنصر **الثانى** فى تحقيق الاستمرارية لمشروع الحوار الصحفى، هو قدرة هذا المشروع على تنويع مستويات أدائه، بين المستوى الفردى (الذى يجمع محاوراً ومتحاوراً فحسب)، وبين المستوى الجماعى (الذى يجمع محاوراً ومجموعة من المتحاورين).

إذ تظل النقطة الحاسمة - هنا - هى عجز أحد المستويين، أمام بعض القضايا، عن الوفاء بالتغطية الكاملة لجوانبها، وتلبية الاحتياج الداخلى لدى المحاور أو القارئ فى تبين وعرض ومناقشة عناصرها المتنوعة.

ومن ثم تفرض الضرورة الوظيفية - مرة أخرى - استعمال المستوى الآخر للحوار بغية بلوغ شكل أشمل من التناول، وأسلوب أعمق للعرض، وبما يجعل التساؤل حول قضايا الحوار وسيلة مستمرة، وأداة ناجحة لقياس التطور أو التغير الذى يطرأ على فكر النخبة.

. . . . . .

بهذا المعنى أعود إلى ما بدأت به، وأقول إن مشروعى - المتواضع - للحوار لم ينته سياسياً ومهنياً باستكمال مجموعتى الأولى فيه، بل لعله اكتشف - من خلال الحركة وليس من خلال الثبات - مجموعة من معاملات الارتباط والصلات، تفتح أمامه آفاقاً بغير ما جدود ليُعمل أداته المهنية مرة ومرات، فى كل ما يرد على مجرى هدفه الأساسى من موضوعات أو أفكار.

أما هذا الكتاب «**أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية**» فهو اقتراب - بالحوار - لجمع الشهادات، ودراسة مواقف الأضداد، من حدث فرض الإرادة الوطنية بالحرب، ومن حدث التحول إلى حال السلام عبر الحرب، ومن حدث الانتقال إلى ممارسة الديمقراطية عبر الحرب أيضاً!

اقتراب - بالحوار - لفهم تلك الآلية الفريدة، التى ربطت المفاهيم الثلاثة ببعضها البعض، ولعل فى عملية الانتقال - هذه - إلى (السلام عبر الحرب)، وإلى (الديمقراطية عبر الحرب) ما يؤكد خصوصية الحالة المصرية إلى حد كبير، فليس بالضرورة - عبر التاريخ الإنسانى - أن تكون الحرب طريقاً إلى السلام، كما ليس بالضرورة - عبر ذات التاريخ - أن تكون الحرب طريقاً إلى الديمقراطية، .إلا أن هذه الجدلية تحققت فى حالة الصراع المصرى مع إسرائيل، بحيث أصبح بإمكاننا القول بأن الطريق إلى السلام، والطريق إلى الديمقراطية، يمر - كلاهما - من فوهة بندقية!

كان التساؤل عما حدث فى الأيام الثقيلة من يونيو ١٩٦٧، باباً لنقاش وطنى عام حول تأثير غياب الإسهام الديمقراطى، فى كل ما جرى، وحول تأثير اتساع مفهوم الأمن ليشمل ما لا يجب أن يشمله، فى كل ما جرى، وحول تأثير غياب المشاركة الشعبية، ونشأة مراكز القوى، فى كل ما جرى.

وكان الشعور الذى تولد لدى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعد الهزيمة - والذى عبر عنه فى مناقشات مغلقة ومفتوحة كثيرة - هو أن تحييد الجماهير، وإقصاءها عن المشاركة فى تشكيل القرار السياسى بالرأى - مهما كانت ثقتها فى الصفات الاستثنائية لكاريزما عبد الناصر، ومهما كان اقتناعها بسلامة وصحة الاختيار أو القصد الوطنى عند هذه الكاريزما - قد أسهم بشكل محسوس فى إضعاف مركز القيادة السياسية، أمام مراكز القوى التى مارست صراعاً على السلطة، استنزف قدرات هذا النظام، وعبث بمقدراته، ودفع به إلى هاوية الإخلال بأول واجبات أى نظام سياسى، ألا وهو الحفاظ على استقلال التراب الوطنى.

من جانب آخر فقد كان إصرار الرئيس عبد الناصر على بدء مراحل حرب الاستنزاف - مباشرة - بعد الهزيمة، هو تأكيد على أن التسوية لن تتحقق إلا برفض الأمر الواقع المترتب على نتيجة حرب ١٩٦٧، وأن رفض هذا الأمر الواقع لن يكون إلا - كما وصفه عبد الناصر - «فوق بحر من الدماء وتحت أفق مشتعل بالنار».

ثم كان رفض الرئيس الراحل أنور السادات لوثيقة الكتّاب والمثقفين التى رُفعت إليه قبيل ١٩٧٣، تأكيداً على معنى أن السلام لن يأتى إلا عبر الحرب، وأن فرض الإرادة الوطنية - فى الحالة المصرية - لن يتأتى بغير قتال، يحرك أوضاعاً، ويبدل قواعد الصراع.

فعل السادات هذا، بينما كان عشرات الألوف من الطلبة والعمال يتظاهرون فى أكبر ميادين القاهرة، ويرفعون مطلبين هما: الحرب والديمقراطية!

وعندما بدأت مصر مراحل التسوية السلمية للصراع، كانت الديمقراطية موضوعاً مطروحاً - بقوة - على جميع ساحاتها، بل وكانت مطروحة -أيضاً- فى رفض نهج التسوية من بعض الفصائل، أياً كانت درجة الضبط التى مارسها نظام السادات إزاءهم، وأياً كان التوسع فى استخدام أدوات القمع المادى للسلطة فى مواجهتهم.

وتظل المعركة حول الديمقراطية فى مصر، موضوعاً يتعلق بتوسيع الهامش الديمقراطى، وزيادة فاعلية النظام السياسى، بتحقيق تمثيله لكل قوى المجتمع المؤثرة، هذه المعركة التى اكتسبت أبعاداً جديدة، بانهيار الكتلة الشرقية، وبما فرضته حرب الخليج على المنطقة وأنظمتها من مؤثرات واسعة النطاق، ثم بما أدى إليه هذان العنصران من تأثير مباشر على عملية التسوية السلامية فى المنطقة.

العلاقة - إذن - بين الحرب والسلام والديمقراطية ليست فى حاجة إلى ما يؤكدها.

ولكن الاقتراب - بالحوار - من المفردات الثلاث، ثم من العلاقة التى تربط كل مفردة بالأخرى، كان ينطوى على مخاطر عديدة قد تؤثر على موضوعيته، كما قد تؤثر على ثبات التحليل وصدقه، بشأن ما انطوى عليه من حقائق أو آراء.

* فنحن - **أولاً** - بصدد التعامل مع حقائق فى حالة ديناميكية، تضيف التطورات لها - فى كل يوم - أبعاداً جديدة.

* ونحن - **ثانياً** - بصدد التعامل مع زمان يشهد تغييرات بحجم الثورة الفرنسية أو ربما أكبر، ويترك - فى كل يوم - تأثيرات هائلة على شكل منطقتنا، أو على شكل العلاقة بين الخارج والداخل فيها.

* ونحن - **ثالثاً** - بصدد التعامل مع شهادات حية لبعض الذين كانوا طرفاً فى مسرح أحداث الحرب والسلام، وهى شهادات لابد من تقويم حجم المؤثر الشخصى فيها.

* ونحن - **رابعاً** - بصدد التعامل مع بيئة ثقافية وفكرية، احترف فيها بعض المثقفين عمليات ترحال فكرى واسع النطاق، دافعهم - فى بعضها - كان انتهازية تبغى اللحاق بآخر عربة، فى آخر قطار، على آخر محطة، ومحرضهم - فى بعضها الآخر - كان محاولة التكيف مع شكل الزمن الجديد ومعطياته.

* ونحن - **خامساً** - بصدد مناقشة حالة فكرية، تعانى من غياب قدر معقول من الاتفاق على المفاهيم والتعريفات، بحيث يبدو كل فصيل سياسى، وكأنه اصطنع لنفسه لغة خاصة متكاملة الأركان.

* ونحن - **سادساً** - بصدد التعامل مع حالة لم يكتمل فيها الشكل الذى أفضى إليه خيار السلام، كما لم يستقر فيها الشكل الذى أفضى إليه خيار الديمقراطية.

* ونحن - **أخيراً** - بصدد التعامل مع نخبة فى حالة عناق حار مع هواجسها وظنونها، التى عكست نفسها فى سؤال واحد، طرحه علىَّ الكثيرون - فى كل لقاء حوار وبطرق متنوعة ومختلفة - وهو: «هل هذا الذى يقترب منى بالحوار معى أم ضدى» ؟!!

. . . . . .

وعلى الرغم من كل المخاطر، فقد وجدت نفسى أنحاز - بشدة - إلى خوض غمار تجربة الحوار حول المفردات الثلاث (الحرب - السلام - الديمقراطية) وحول العلاقة بينها.

* فقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يسهم فى بلورة الاتفاق العام حول المفاهيم والتعريفات، أو هو - بأضعف الإيمان - يسهم فى تحديد خريطة الاختلافات حول هذه المفاهيم والتعريفات.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يسهم فى بناء تراكم من الثقة بين الأطراف المشاركة فيه، بطريقة تؤدى إلى الإقرار باستبعاد الهواجس والظنون، أو - بأضعف الإيمان - تحجيم تأثيراتها.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يجب ألا يكتفى بمناقشة أوضاع تأسست سلفاً وأخذت شكلها، وإنما ينبغى أن يسهم فى بلورة هذه الأوضاع وتحقيق استقرارها، والمعاونة على الخروج بها من حالة السيولة التى تعانى منها وهى قيد التشكيل، أو - بأضعف الإيمان - التنبيه لمخاطر المستقبل، بأكثر من التفسير لعناصر الماضى.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل ضبط واختبار لحجم المؤثر الشخصى فى الشهادات الحية، والتى تكون المقارنة بينها وسيلة ناجعة لتحييد تأثيره، أو هو - بأضعف الإيمان - يحقق الاتفاق على صدقية الروايات التى تكررت بشكل واحد فى هذه الشهادات.

* وقد كنت أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يساعد على (التحقق) من وجود آليات واقعية تربط بين الحقائق المتغيرة وهى فى حالة الحركة، بينما يكون رصد هذه الحقائق فى حالة الثبات مؤدياً إلى (تصور) آليات ليست - بالضرورة - صادقة أو حقيقية، أو هو - بأضعف الإيمان - وسيلة لتأكيد أو نفى الرابطة بين هذه الحقائق، من دون القطع بالشكل الذى تأخذه هذه الرابطة فى الحالات المختلفة للحركة.

* وقد كنت - أخيراً - أرى أن الحوار - فى ذاته - هو عامل يساعد فى تفهم المؤثرات المباشرة التى تحدثها التغييرات التى يشهدها العالم - الآن - فى شكل العلاقة بين الداخل والخارج فى منطقتنا، وقت حدوث هذه التغييرات وأثنائها، بدلاً من أن تجد أداة الحوار نفسها - فى سياق زمنى لاحق - مطالبة بأن تتعامل مع نتائج من دون أن تبصر مقدماتها، أو تعلم - حتى - بوجودها.

أو - بأضعف الإيمان - وضع اليد على العناصر التى (تأثرت) بهذه التغييرات فى شكل العلاقة بين الداخل والخارج فى منطقتنا، من دون تحديد لشكل التأثير أو طبيعته.

. . . . . .

كانت - هذه - هى المخاطر التى تحسبتُ لها، ثم كانت - هذه - هى المحفزات التى تشجعتُ بها.

ووجدتنى طرفاً فى حوار طويل.. طويل حول المفردات الثلاث (الحرب - السلام - الديمقراطية)، أتنقل - فيه - بين المستوى الفردى، والمستوى الجماعى، بحسب الحاجة، وبحسب الضرورة، وأكتشف فيه عند كل سطر، وفى كل لحظة، أن لدىَّ احتياجاً داخلياً كبيراً إلى التساؤل ... وإلى معاودة التساؤل.

* الحرب

تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الأول فى بنائه، أو الضلع الأساسى فى مثلثه.

وأولى المشكلات المتعلقة بالاقتراب - بالحوار - من حدث فرض الإرادة الوطنية بالحرب، كانت تحديد المدى الزمنى لما يمكن تسميته حرباً.

فهل الحرب - التى يجب أن أقترب منها بالحوار - كانت تعنى معركة الأيام الستة عام ١٩٦٧؟

وهل الحرب - التى يجب أن أقترب منها بالحوار - كانت تعنى معركة أكتوبر ١٩٧٣ بدءاً بالضربة الجوية وانتهاءً بوقف إطلاق النار؟

فى إطار هذا الكتاب وسياقه، لم تكن هذه ولا تلك، وإنما كان المقصود، هو حالات القتال التى عاشتها مصر، وقتما كانت تمارس - بالنار - فرض إرادتها الوطنية سواء برفض الهزيمة، أو التصدى للعدوان، أو بالعبور إلى تحرير التراب الوطنى، وهى الفترات المتفرقة التى عاشتها البلاد منذ صباح ٥ يونيو ١٩٦٧، إلى مساء ٢٥ أكتوبر ١٩٧٣.

فالهدف - هنا - هو دراسة الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، ودراسة الانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب) أيضاً.

واجتزاء متغير الحرب، أو تفتيته، أو تصنيف مراحل منه، أو ربطه بأشخاص، أو حصره فى نطاق أحداثه اليومية المدونة، يخل إخلالاً بيناً، بتماسك كل النتائج التى يمكن الوصول إليها - بطريق الحوار - عن الانتقال إلى السلام والديمقراطية من حال الحرب.

فلو أردنا - على سبيل المثال - أن نختزل حرب ١٩٧٣ إلى مشهد عبور قناة السويس، سنكون بصدد صورة لجيش عبقرى يعبر بأفراده ومدرعاته أكبر مانع مائى فى التاريخ، وهى أشبه بصورة القائد العبقرى هانيبال حين عبر بأفراد جيشه وأفياله الأربعين جبال الألب الإيطالية.

كل فى سياقه، وكل فى حجمه، كان عملاً استثنائياً غير مسبوق.

ولكن ما يبقى مؤثراً فى شكل التاريخ، وقسماته، ليس - فقط - المعجزة العسكرية، وإنما مجموعة الحقائق التى أقرتها هذه المعجزة، ومجموعة التأثيرات النفسية، والاجتماعية، والفكرية التى ترتبت عليها.

ومن هنا كان مسعى الحوار - فى هذا الكتاب - هو البحث عن هذه الحقائق، والتحليل لهذه التأثيرات، المتعلقة - خصوصاً - بالدفع فى طريق السلام، والمرتبطة - تحديداً - بالدفع فى طريق الديمقراطية.

كان على الحوار الصحفى أن يسعى إلى الإجابة على تساؤلات متعددة فى هذا الإطار، ومن أهمها:

* ما هى حدود التداخل، أو التقاطع بين القرار السياسى، والقرار التقنى العسكرى فى مراحل الحرب المختلفة؟

* ما هى العناصر والمؤسسات التى شاركت فى تشكيل القرار السياسى بالرأى فى مراحل الحرب المختلفة؟

* هل كان اختلاف القيادة السياسية مع أى عنصر من عناصر المؤسسة العسكرية - فى أى مرحلة من مراحل الحرب - مؤثراً على الحجم الذى أُعلن عن مدى إسهام هذه العناصر فى الإنجاز الفنى لحدث الحرب؟

* إلى أى مدى أثرت المتغيرات الدولية المختلفة، فى عملية الاستعداد للحرب، أو فى سير عملياتها؟

* هل كانت النتائج السياسية المترتبة على الحرب، مساوية لحجم الإنجاز العسكرى فيها؟

* إلى أى مدى تحسب تأثيرات الوضع الداخلى - بما يشتمل عليه من آراء سياسية وفكرية متعددة - عند اتخاذ قرار يتعلق بالحرب؟

* هل يمكن تسكين موضوع التعاون العسكرى العربى فى خانة الحقائق التى يمكن تقدير الموقف على أساسها بشأن الحرب؟

* إلى أى مدى اتضح وجود تصور للخطوة الثانية أو الثالثة -بعد الحرب- فى ذهن القيادة السياسية المصرية؟

* هل انتهت احتمالات الحرب - تماماً - بالمراحل التى وصلت إليها -الآن- التسوية السلامية للصراع فى المنطقة؟

* إلى أى مدى كان الموقف المصرى من الاتحاد السوفييتى يمثل رد فعل منطقى لمسلك موسكو إزاء المطالب المصرية الوطنية فى حسم الصراع العربى/ الإسرائيلى بالحرب؟

* ما هو شكل الأداء ونوع المناقشات فى غرفة العمليات أثناء حدث الحرب بين القيادات العسكرية، أو بين القيادة السياسية وبينهم؟

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

* السلام

قضية تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الأوسط فى بنائه، أو الضلع الثانى فى مثلثه.

وبداية فإن معنى السلام يظل ملتبساً فى ذهن الكثيرين - حتى - من المثقفين المفكرين.

فهو يُطرح على مصر والمنطقة فارضاً التغيير فى الكثير من الثوابت التى كانت تبدو - لدى الجميع - أبدية.

وأهم هذه الثوابت هو مفهوم (العدو) ومفهوم (الصديق)، ونظراً لسيادة حالة الاستقطاب الحاد بين ثنائيات فى الفكر العربى، فقد فهمنا السلام بوصفه انتقالاً مباشراً وسريعاً من العداء المستعر، إلى الصداقة الحارة، من دون أن نعى أن هناك منطقة وسط كبيرة تتداخل فيها الألوان، وتتنوع فيها درجات حرارة العواطف، وأن الانتقال - فى هذه المنطقة الوسط - من خطوة إلى خطوة يتم وفق مصالح يتم حسابها بدقة، ووفق مقتضيات للأمن واعتبارات للانتماء القومى تتم دراستها بعناية.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام بعض التغييرات الشكلية، ذات الوزن الرمزى والنفسى الكبير، مثل تغيير السلام الوطنى المصرى، مصحوباً بالدعوة إلى تغيير العلم.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بهذه المسألة، إحساس بعض الفصائل السياسية، أن الانتقال إلى حال السلام يمثل ضياع الركيزة الأساسية التى بنت عليها شعارها السياسى، أو أسست عليها حركتها الفكرية، والتى كانت تُعتبر - بالنسبة لها - مبرر وجود كامل Raison d être.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بهذه المسألة، أن الانتقال إلى حال السلام، جاء فى أعقاب حملة كبرى استخدمت فيها كل أنواع الدعايات، وكل أنواع غسيل المخ ضد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وكل مفردات نظامه أو أفكاره أو عصره.

وبحيث بدا أن الانتقال إلى حال السلام هو عنصر من عناصر هذه الحملة، التى لم يكن لها من هم سوى إثبات خطأ الخيارات السياسية للرئيس عبد الناصر، وإدانة خطيئة الانتماء إليها أو الارتباط بها.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام - كذلك - سيادة مناخ الإدانة والاتهام بين التيارات السياسية والفكرية المصرية لفترة طويلة، والذى كان يصم البعض بأنهم عناصر الثورة المضادة، أو أعداء الشعب، فلما اختفت المبررات الموضوعية لمثل هذه الاتهامات، جاء السلام (بكل ملابسات الانتقال المباشر والسريع من حالة العداء المستعر إلى حالة الصداقة الحارة) ليمثل ساحة مثالية، يتبادل فيها الجميع الاتهامات مرة أخرى، وإن أخذت هذه الاتهامات أشكالاً جديدة، وصيغت من كلمات ومفردات جديدة أيضاً.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام، سيطرة مزاج الحنين إلى الماضى عند أصحاب كل التيارات الفكرية المصرية،

والذى يتبدى فى خليط غريب من الأغانى، والأفلام، والروايات، والذكريات الشخصية، وعناصر المشروع السياسى والاجتماعى والاقتصادى السائد فى هذا الماضى.

وهذا المزاج - فى ذاته - كان عنصراً من عناصر رفض التعامل مع الواقع، واشتراط خضوع هذا الواقع لقياسات الماضى وعناصر مشروعه، بغض النظر عن أن ما يُطرح فى سياق زمنى بعينه، ليس بالضرورة صالحاً لكل الأزمان، وأن ما يلتف الناس حوله فى وقت بالذات، ليس بالضرورة محققاً لالتفافهم فى كل الأوقات، وأن ما يستند إلى قيادة ملهمة، ليس بالضرورة قادراً على الاستناد إلى أى مجموعة من الأفراد - مهما كانت درجة سطحيتهم أو جهالتهم - لمجرد أنهم يرفعون نفس الشعارات، أو يغنون نفس الأغانى.

أو فى صياغة أخرى - لكل ذلك - فقد ساد مناخ يمكن وصفه بأنه مناخ التكفير والهجرة!

تكفير من يخرج على قياسات الماضى وشعاراته ومشروعه، ثم الهجرة إلى هذا الماضى، والاستغراق لخدر الانتماء إليه والعيش فى ظل مفرداته وعناصره.

وربما ساعد على زيادة حجم الالتباس فيما يتعلق بالانتقال إلى حال السلام - أخيراً - امتداد زمن الصدام حول خيار السلام، بما سمح لأنصار كل معسكر أن يتخذوا مما أتت به الأحداث من وقائع، دليل صحة لأفكار هذا الطرف أو ذاك، وقد كانت حرب الخليج نموذجاً لوقائع من هذا الطراز، وكان اتفاق «غزة - أريحا أولاً» نموذجاً لوقائع من هذا الطراز، بل وكانت مذبحة المسجد الإبراهيمى الشهيرة - هى الأخرى - نموذجاً من هذا الطراز.

والمثير أن كل هذه الأحداث كانت تُقاس بمقاييس ترتبط بالماضى، وتُسقط على أشخاص لم يعد أى منهم طرفاً فى تشكيل الحاضر أو المستقبل - حتى - بالوجود البدنى، فصرنا نسمع عن مقارنات طويلة بين شخص صدام حسين وشخص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تدليلاً على خطأ تحدى إرادة الغرب،

مع أن قائمة الفروق بين الرجلين وبين الموقفين كانت تتسع لآلاف العناصر، وليس لمئاتها أو عشراتها، وصرنا نسمع عن أن دخول الفلسطينيين إلى ساحة التسوية، يُعد انتصاراً لمنهج الرئيس الراحل أنور السادات ورؤيته، على الرغم من أن فى هذا الطرح تحييداً لدور المئات من عناصر الضغط التى أسهمت فى دخول الفلسطينيين إلى ساحة التسوية . . . وهكذا.

. . . . . .

وبالتالى فإن قضية السلام - هى الأخرى - كانت ساحة من الساحات التى اقتضت إعمال حالة الحوار فيها، بل بدت وكأنها واحدة من أكثر الساحات حاجة إلى الوصول لعناصر وفاق وطنى حولها، أو بلوغ مشارف (حد أدنى / حد أقصى) من الاتفاق بشأنها.

وقد اقتضى هذا منى تحركاً فى اتجاه مجموعة من الحوارات أخذت شكل حلقات النقاش، وتناولت قضايا السياسة الأميركية إزاء موضوع التسوية فى المنطقة، والتطبيع وما إذا كان تطبيع دول، أو تطبيع مجتمعات، وآفاق المستقبل بعد اتفاق غزة - أريحا، ثم قضية السوق شرق أوسطية والهوية شرق أوسطية.

وقد وجدت نفسى - إزاء هذه القضايا الكبرى - أمام سلسلة من الأسئلة العامة، تفرعت أمام كل موضوع إلى قوائم تفصيلية من علامات الاستفهام التى تبحث عن إجابة وكان منها:

* ما هى خريطة القوى السياسية المصرية إزاء قضية السلام مشتملة الأسباب التى يبنى الرافضون رفضهم عليها، والأسباب التى يبنى القابلون قبولهم عليها؟

* ما هى الامتدادات الخارجية لمواقف القوى السياسية المصرية إزاء قضية السلام سواء كانت إقليمية أو دولية؟

* ما هى البدائل المحددة التى تطرحها قوى رفض السلام فى مصر لخيار التسوية بالشكل الذى يُطرح به الآن؟

* ما هى العلاقات المباشرة وغير المباشرة التى تربط بين التسوية بشكلها الذى تطرح به الآن وبين شكل النتائج التى أفضت إليها الحرب؟

* ما هى نقاط التماس أو التقاطع بين قضية التسوية، وقضية الديمقراطية فى المجتمعات العربية؟

* ما هى محددات القبول بعناصر التسوية كما تُطرح الآن، من وجهة النظر الأمنية، وزاوية الانتماء القومى العربى لمصر؟

* ما هى حدود التشابه، أو التطابق، أو التمايز، أو التناقض بين الموقف الشعبى، وموقف النخبة المثقفة، وموقف الأنظمة العربية من قضية السلام فى المنطقة؟

* ما هى احتمالات تجدد الصراع - فى شكله المادى - فى المنطقة مستقبلاً؟

* ما هو معنى الصراع الحضارى، وما هو ثقل الكفايات العربية فى تحقيق أرجحية واضحة من خلال الانخراط فى مثل هذا اللون من الصراع؟

* ما هو تأثير بعض الأفكار التى تُطرح فى الغرب - الآن - عن صراع الحضارات فى زيادة هواجس بعض المفكرين العرب إزاء التسوية؟

* كيف يمكن حل الإشكاليات المتعلقة بضرورة تمثيل كل من العراق وتركيا وإيران فى أى شكل يتعلق ببناء تسوية دائمة فى المنطقة؟

. . . . . .

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

* الديمقراطية

تطرح نفسها عبر صفحات هذا الكتاب، بوصفها الركن الثالث فى بنائه، أو الضلع الأخير فى مثلثه.

والكلمة منذ أن تلفظ بها «هيرودوت» قاصداً معناها الاصطلاحى - الذى ما زال شائعاً أى حكم الشعب - هى محور كل جدل طرفاه حاكم ومحكوم، وشعار كل نظام سياسى يطرح نفسه على الناس، والمثل الأعلى الذى تتطلع له كل الشعوب.

والديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بالحرب حين كانت مطلباً شعبياً أصر عليه الناس بعد هزيمة ١٩٦٧، وهى ترتبط بالحرب -أيضاً- حين كانت خياراً سياسياً طرحه النظام - بدرجة ما - على الشعب بعد ١٩٧٣، ضمن مجموعة خيارات سياسية واجتماعية واقتصادية أفصح عنها بعد هذه الحرب.

ثم إن الديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بالسلام حين أصبحت موضوعاً مزمناً للمقارنة بين سمات نظم الحكم المختلفة فى منطقتنا، بما فيها النظام الإسرائيلى.

وهى ترتبط بالسلام - أيضاً - إذا أخذنا فى الاعتبار المقولات الغربية المكثفة عن مدى الخطورة، التى تمثلها العناصر الأصولية (الرافضة للسلام) فى المجتمعات العربية، على استمرار واستقرار النظام أو النموذج الديمقراطى، واتساع هامش المشاركة عبره.

وأخيراً فإن الديمقراطية - فى إطار هذا الكتاب وسياقه - ترتبط بكل المتغيرات الدولية المؤثرة مباشرة على منطقة نعيش فيها، وهى ترتبط بشكل إدارة علاقتنا بهذه المتغيرات على محور (التعاون) أو محور (الصراع).

فالديمقراطية تمثل البديل العالمى بعد انهيار الأبنية السياسية والأيديولوجية الجبارة ذات الطابع الماركسى والاشتراكى، وتمثل وسيلة القوة العظمى الواحدة -

المهيمنة على العالم أحادى القطبية - للتدخل فى الشئون الداخلية للدول والمجتمعات وتسييرها وفق ما ترى، وتمثل معياراً للرضاء من جانب هذه القوة المهيمنة العظمى حين تمنح، كما تمثل معياراً للسخط من جانب هذه القوة المهيمنة العظمى حين تمنع، وعلى جسر المنح والمنع هذا، أصبحت الديمقراطية هى الكلمة التى تتدفق - بسبب تحققها - المعونات والإمدادات، أو يفرض - بسبب غيابها - الحظر، والحصار، والتدخل.

بعبارة أخرى فقد أصبح توخى الديمقراطية، ورفع شعارها هو الذى يمنح هذا النظام السياسى أو ذاك شهادة حسن سير وسلوك معتمدة دولياً، إلا أن هذه الشهادات - كما علمتنا دروس الواقع - تُمنح وفق اعتبارات مبدئية أحياناً، ووفق اعتبارات مزاجية / مصلحية فى كثير من الأحيان.

ولقد أصبحت (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) كلمات السر الثلاث، تنفتح بها البوابات أمام أى نظام يريد أن يوصف بأنه «ديمقراطى»، شريطة أن تستعمل هذه الكلمات الثلاث وفق المنطوق والتفسير الغربى لها.

وتُطرح (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) على مصر - فى هذه الآونة - كمطلقات حتمية واجبة النفاذ من سعت طرحها، وأصبح لها فى بلادنا - فى هذه الآونة أيضاً - وكلاؤها التجاريون، الذين يتيهون على العالمين بحجم الأواصر والصلات التى تربطهم بـ«الشركة الأم»!

كما أصبح لها مفتشوها المنتشرون فى كل ساحات الوطن السياسية، والفكرية، والاقتصادية، يرصدون كل شاردة أو واردة تبدر من السلطة الوطنية، أو من الأحزاب السياسية، أو من التجمعات الفكرية مختلفة الدرجة والمستوى، ليحددوا ما إذا كانت تمثل انحرافاً عن الالتزام بالكلمات الثلاث - المطروحة كمطلقات حتمية - أم لا؟!، وبخاصة أن الالتزام بها هو التزام واجب النفاذ من سعت طرحه.

وفى غضون ذلك، كانت مجموعة من المطلقات الحتمية الأخرى، تأخذ

أوضاعها، وتحتل أماكنها على الساحة الفكرية والسياسية فى مصر، وكانت رموز التيار الدينى / السياسى، صاحبة النصيب الأكبر فى هذه المطلقات، وليس هذا - فحسب - بل إنها حاولت إدارة الجدل والمواجهة بينها وبين الغرب فى إطار المواجهة بين المطلقات الحتمية لكلا الطرفين.

فقد كانت قضية (الأصالة فى مواجهة التغريب) - مثلاً - هى إحدى الساحات المفضلة للتيار الدينى لمناقشة مفاهيم (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى)، وبحيث بدا أن هناك تعمداً واضحاً لسحب «الأصالة» إلى مواجهة مع القيم الثلاث: (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى)، مما أظهر النزوع إلى الأصالة وكأنه - فى حقيقته وجوهره - نزوع ضد الليبرالية، وتصدٍ للمجتمع المدنى، ومواجهة لحقوق الإنسان بل إن النجاحات المتوالية التى حققها دعاة الأصالة، رافعو لواء الإسلام السياسى فى مؤسسات المجتمع المدنى من نقابات، واتحادات، وجمعيات، ونواد لأعضاء هيئات التدريس، لم تعد مجدية لإقناع الآخرين بقدرة هؤلاء الإسلاميين، على الانخراط فى إطار ديمقراطى حقيقى، وأنهم إذا ما وصلوا إلى الحكم، أو إلى السيطرة على الأوعية والمؤسسات السياسية أو شبه السياسية، النقابية أو شبه النقابية، فلا بد أنهم على الديمقراطية لمنقلبون.

فحقوق الإنسان، هى مفهوم غربى الأصل، يرتبط بالحاجة إلى توفير ضمانات للتطور الإنسانى، فى مواجهة القيود، وقد ركز هذا المفهوم على القيود الأساسية - فى المقام الأول - وعنى - بالتالى - بالحقوق المتعلقة بالحريات الفردية والعامة، لكنه تطور ليشمل كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترسخ هذا المفهوم منذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، وأصبحت له معايير يقاس من خلالها مدى التزام الدول بحقوق الإنسان، والحق فى محاكمة عادلة، ومعاملة السجناء والمعتقلين، ومعاملة الأقليات، وحرية التنقل، وحق الاجتماع وتكوين الجمعيات، والحق فى التعليم.

ولعل الطريقة التى يتعامل بها دعاة الأصالة، رافعو لواء الإسلام السياسى، مع فكرة حقوق الإنسان تجسد مأزقهم الذى يظهرهم بمظهر المعادين لهذا المفهوم، كما تجسد إشكالية التناقض بين الشعار المعلن والسياسة الفعلية لديهم، فهم -حين يمس التعريف فكرة ديمقراطية المواطنة على أساس الجنس والدين- يتحفظون طارحين فكرة الخصوصية، وحين تتعلق مطالبهم بالحق فى محاكمة عادلة، وبمستوى معاملة السجناء والمعتقلين يلتصقون - بلا أى تحفظ - بمفهوم حقوق الإنسان، ويسعون إلى مخاطبة المنظمات والجمعيات فى كل بقاع الدنيا مطالبين بالتدخل، مطالبين بالحماية.

بل إنهم يقعون فى تناقض أكبر وأعمق، حين تتصدر مسألة حقوق الإنسان أولوياتهم، ثم ينخرطون فى معزوفة هائلة من التبرير لأعمال مسلحة ترفع الشعار الإسلامى، وتضر إضراراً مباشراً بأحد حقوق الإنسان العامة فى مصر، ألا وهو حق الحياة، وحق الأمان الشخصى.

ثم نأتى لمفهوم الليبرالية وهى فلسفة الحرية الفردية، أو - كما ترجمها أحمد لطفى السيد فى أول ترجمة عربية لها فى مطلع القرن الحالى - «مذهب الحريين»، وهى مشتقة من الكلمة اللاتينية (ليبرايس)، وكانت أول جماعة سياسية تتبنى هذه الفلسفة فى أسبانيا عام ١٨١٠، رغم أن الأفكار التى قامت عليها تعود إلى ما قبل ذلك بنحو قرنين، وأهم ما يميز هذه الفلسفة أنها لا تنتسب إلى مفكر بعينه أو تجربة دولة بذاتها، وإنما تطورت، من خلال إسهامات الكثيرين من الفلاسفة والعلماء، إضافة إلى مواثيق كبرى أبرزها الماجنا كارتا البريطانية، وإعلان استقلال الولايات المتحدة، والإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان، وجوهر الليبرالية هو تمجيد الفرد، باعتباره محور النظام السياسى، والنظر إلى السلطة على أنها أداة لتحقيق مصالحه، وضمان حرياته، فالفرد هو الغاية، وهدف الجماعة ينصب على إسعاده وإطلاق حرياته، لأن المصلحة العامة تعتبر حاصل جمع مصالح الأفراد.

ومرة أخرى يقع دعاة الأصالة رافعو لواء الإسلام السياسى، فى إشكالية

تناقض مع هذا المفهوم تظهرهم بمظهر المعادين له، فهم يطرحون مطلباً فى تمثيل سياسى لهم يعمل فى إطار ديمقراطى ليبرالى، ثم يشيرون إشارات - لا تخطئها العين - إلى أنهم سيطبقون مفهوماً آخر للديمقراطية إذا ما وصلوا للحكم!

أما مفهوم المجتمع المدنى، فعلى الرغم من تعدد تعريفاته، إلا أن هناك تعريفاً عاماً مقبولاً - على نطاق واسع - بشأنه، وهو أنه ذلك القسم من المجتمع الذى يتضمن النشاط الاجتماعى الطوعى المنظم، الذى يبدأ من حيث تنتهى الأسرة، وينتهى عندما تبدأ سلطة الدولة، وهو - بالتالى - يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة، والتى تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض مع النفع العام، ومن أهم تعبيراته النقابات والاتحادات، والجمعيات الاجتماعية، ويوجد خلاف حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية جزءاً منه، أم أنها تدخل فى دائرة نظام الحكم أو المجتمع السياسى، وتقوم منظمات المجتمع المدنى بممارسة ضغوط على الدول لمصلحة قطاعات من المجتمع، وبمراقبة أدائها ومساءلتها، لكن من دون الوصول إلى حد السعى لتقويض الدولة، أو انتزاع السلطة منها.

ومرة ثالثة يقع دعاة الأصالة رافعو لواء الإسلام السياسى، فى إشكالية تناقض مع هذا المفهوم تظهرهم بمظهر المعادين له، رغم أنهم أنشط القوى الحية فى المجتمع المصرى، عملاً فى إطار مؤسسات المجتمع المدنى، فهم يقبلون بالمفهوم ويتحركون عبر مؤسساته، ولكنهم - كما هو واضح من بياناتهم وإعلاناتهم الصادرة من هذه المؤسسات - لا يطرحون جانباً فكرة السعى لتقويض الدولة أو انتزاع السلطة منها.

. . . . . .

والحوار حول قضية الديمقراطية، أو كلمات السر الثلاث (الليبرالية) و(حقوق الإنسان) و(المجتمع المدنى) لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة الانتقائية التى تمارسها القوة المهيمنة العظمى فى العالم حين تتعرض لقضية الديمقراطية،

كما لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة التناقض الذى يقع فيه الأصوليون فى تعرضهم للقضية الأساسية، أو للقضايا الفرعية المنبثقة عنها، وهو أيضاً لم يكن - فى يقينى - منصباً على إدانة كامل التبنى من بعض فصائل المثقفين والمفكرين المتأثرين بالفكر الغربى - للمطلقات الحتمية لهذا الفكر الغربى، فالخطورة التى يراها البعض فى تبنى الأصوليين لمرجعية ترتبط بالماضى، لا تقل عن الخطورة التى يجب أن نستشعرها، فى تبنى البعض الآخر لمرجعيات ترتبط بماض ليس ماضينا!

والخطورة التى يراها البعض فى إدارة الأصوليين للصراع مع أنصار الفكر الغربى من مواقع غير متكافئة، حين يستندون - مباشرة - للدين، على حين يستند الآخرون لفلسفات ونظريات وضعية، لا تقل عن الخطورة التى يجب أن نستشعرها إزاء إدارة بعض أنصار الفكر الغربى للصراع مع الأصوليين من مواقع شديدة الحساسية، حين يتعمدون إيذاء الشعور الدينى العام، ويقيمون جدلهم السياسى ليس على أساس الصراع مع جماعات سياسية ذات طابع دينى، ولكن على أساس الصراع مع الدين ذاته.

وبالتالى تصبح مهمة الحوار الذى يسعى إلى وطن يعيش فيه الجميع مع الجميع، ويصوغ فيه الجميع مستقبلاً للجميع، أن يفتح الباب أمام كل تيار من التيارات، بل وكل فصيل فى هذه التيارات، لأن يطرح مقولاته «التجديدية»، التى تخرج بهذه التيارات من أسر الدوائر المغلقة التى وجدت نفسها فيها، إلى دوائر أرحب، وإلى لقاءات أكثر.

ربما كانت إدانة العنف، واحدة من هذه الطرق التى تفضى إلى دوائر أرحب وربما كان احترام الخصوصية الثقافية واحداً من هذه الطرق، وربما كان توحيد المفاهيم والتعريفات واحداً من هذه الطرق، وربما كان التحرر من السلفية السياسية - لدى كل التيارات ولدى كل القوى الحية فى المجتمع - واحداً من هذه الطرق.

وكل هذه الحلول ليس لها أسلوب يسهل الوصول إليها سوى الحوار، فالحوار

- فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيكون مدرسة لتفريخ الكوادر الديمقراطية الجديدة، القادرة على تقديم صياغات جديدة لفكرها، تبتعد - كثيراً - عن المبارزات الفكرية التقليدية، التى أصبح لها رموزها ونجومها على كل جانب، والذين لا يستطيعون تحليل واستخلاص نتائج حوار مروا به، إلا بمقدار ما حصلوه من إفحام للطرف الآخر، أو إلغائه، أو تحييده، أو تجاهله.

كما أن الحوار - فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيساعد الجميع على إدراك حقيقة أن السلطة فى مصر، ليست هى الطرف المقصود بالصراع أو العداء، إذ أن السلطة فى مرحلة نمو اجتماعية - اقتصادية معينة يمر بها بلد من البلدان، قد تصبح تجسيداً لمعنى الوطنية أو القومية.

والضغط أو التضاغط مع هذه السلطة لا يكون بغرض إقصائها أو تدميرها، وإنما يكون بغرض الوصول إلى وفاق عام - معها - على بعض القيم والمعايير.

ومن هنا لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء لقوة فكرية أو اجتماعية عن المشاركة فيه، كما لا يجب أن يبدو الحوار وكأنه محاولة عزل أو إقصاء للسلطة الوطنية عن التفاعل معه.

والحوار أخيراً - فى واحدة من أهم وأخطر نتائجه - سيخرج بالمجتمع كله من حالة مزاجية تقوم على الاستقطاب بين ثنائيات متناقضة (أصولى/ علمانى).. (ماركسى/ليبرالى).. (مع التاريخ/ضد التاريخ)، وهى الحالة التى تدفع إلى مزيد من التقوقع والتخندق، من دون قدرة على تمثل وتفهم التطورات الفكرية عند كل طرف، بينما الحوار يدفع إلى هذا التمثل والتفهم، بما يحقق الاقتراب بدلاً من التنافر، وبما يسهل الخروج بالمجتمع من حالة الاستقطاب بين الثنائيات، ويدفع به للوصول إلى مشارف الوفاق الوطنى العام.

.....

وكانت الأسئلة تولد أسئلة، والأفكار تولد أفكاراً، إلا أن الضبط الوحيد الذى مارسته الأداة المهنية على تلك العملية كان - فقط - فى التركيز على ما

يخدم مستهدف الحوار، وهو تبين ملامح عملية الانتقال إلى (السلام عبر الحرب)، والانتقال إلى (الديمقراطية عبر الحرب).

. . . . . .

وبعد فقد كانت - هذه - بعض ملامح محاولتى الصغيرة فى هذا الكتاب للاقتراب بالحوار، من علاقة تبادلية متحركة تربط بين أضلاع مثلث (الحرب - السلام - الديمقراطية)، هذا الحوار الذى يفتح الأبواب - ما زال - أمام عشرات الأسئلة، التى تحتاج - من جديد - أن نُعمل أدواتنا المهنية والفكرية فى قضاياه، التى تمثل هم الوطن، على حين تمثل إجاباتنا التى تتحصل، طريق هذا الوطن إلى المستقبل.

. . . . . .

وختاماً، فحين أخط هذه السطور - الآن - لا أكون بصدد إعلان مؤثر، أو إشهار درامى عن استكمال مجموعتى - المتواضعة - الأولى فى الحوار الصحفى، والتى تمثل مشروعاً سياسياً / مهنياً أنفقت فيه بعض أجمل سنى العمر.

ولكننى أكون بصدد التعبير عن إحساس عميق بالعرفان إلى كل.. كل هؤلاء المفكرين والسياسيين، والخبراء، والدبلوماسيين، الذين أعطونى من وقتهم وعلمهم كل هذه الساعات الطوال، استجابة لدعوة الحوار التى حملتها إليهم، وتمثلاً لفكرة هذا الحوار وروحه، وسعياً - بإخلاص وتفانٍ حقيقيين - إلى الإجابة على أسئلته، والتفكير فى قضاياه.

إحساس عميق بالعرفان يغمرنى تجاه كل .. كل هؤلاء الأساتذة - فى الجامعة وفى المهنة - الذين رعوا مشروعى للحوار بالتوجيه، وبالتنبيه، والذين مثلت دروسهم المعلمات - بالنسبة لى - مدداً جديداً من الإيمان بقدرات هذا الوطن، وبكفاياته البشرية، والذين كان هذا الكتاب صوتاً يرتد لندائهم: نداء الوطنية المصرية، ونداء الالتحاق بالعصر.

إحساس عميق بالعرفان يغمرنى إزاء كل . . كل هؤلاء القراء، الذين كانوا طرفاً محاوراً معى، يشاركون عبر رسائل البريد، والاتصالات الهاتفية، فى تشكيل مجرى الحوار، وفى تحديد أولوياته، ويلقون علىَّ الدرس تلو الدرس، عن فطرة وفطنة الشعب فى مصر، الصادرة عن إحساس عميق بالتاريخ، والمنطلقة من إدراك عميق للواقع، والمتطلعة بشوق عميق للمستقبل.

ثم أجدنى أمام إحساس كبير بالعرفان يغمرنى إزاء رحابة صدر القائمين على أمر صحيفة «الحياة» الدولية، ومجلة «الوسط» الدولية، اللتين نشرتا كل المادة التى يحتويها هذا الكتاب، وأتاحتا - لى - فرصة نادرة للوصول بهذا الحوار إلى مستهدفيه، عبر المنبر رفيع المستوى الذى تمثله كل منهما.

. . . . . .

بفضل هؤلاء جميعاً، وبفضلهم - فقط - تمكنت من بداية مشروعى للحوار، وبرعايتهم ومساندتهم دخلت إليه هياباً لا تياهاً. . متعلماً لا مستعلماً. . باحثاً عن الحقيقة لا مدعياً امتلاكها أو احتكارها. . متعرفاً على هموم الوطن لا متحدثاً باسمه. . ملبياً لأشواق البسطاء فى المعرفة، غير قانع بأن يكون كل دورهم هو التلقى لما تجود به النخبة - عليهم - من أفكار ومواقف جاهزة.

مصر الجديدة - القاهرة

٢٦ فبراير ١٩٩٤

د. عمرو عبد السميع